

تقرير تأكيد مستقل محدود عن المصلحة الشخصية
لأعضاء مجلس الإدارة في الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة
وفقاً لأحكام المادة (٧١) من نظام الشركات

المحترمين

الى السادة / المساهمين
شركة اسمنت اليمامة
الرياض - المملكة العربية السعودية

نطاق الفحص:

لقد قمنا بفحص محدود للتبليغ المرفق المقدم من سعادة رئيس مجلس إدارة شركة اسمنت اليمامة (الشركة) إلى الجمعية العامة العادية عن الأعمال والعقود التي يكون لأحد أعضاء مجلس الإدارة مصلحة شخصية مباشرة أو غير مباشرة فيها. إن إدارة الشركة مسؤولة عن إعداد هذا التبليغ المرفق. وقد تم فحصنا وفقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم ٣٠٠٠ (ارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات فحص أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية) المعتمد من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

لقد التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخرى في قواعد سلوك آداب المهنة للمحاسبين المهنيين الصادرة من مجلس معايير قواعد وسلوك آداب المهنة الدولي للمحاسبين، التي تأسست على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

وشمل فحصنا الإجراءات التي رأيناها ضرورية لتكوين درجة معقولة من الاقتناع تمكننا من التوصل إلى استنتاج من الفحص المحدود الذي قمنا به.

إن الفحص المحدود أقل في نطاقه بدرجة مهمة عن الفحص الذي يهدف إلى التعبير عن رأي في التبليغ المرفق المقدم من سعادة رئيس مجلس إدارة الشركة إلى الجمعية العامة العادية عن الأعمال والعقود التي يكون لأحد أعضاء مجلس الإدارة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها. وبناءً على ذلك فإننا لا نصدر مثل هذا الرأي.

الاستنتاج:

بناءً على الإجراءات التي قمنا بها والأدلة التي تم الحصول عليها، وفيما عدا ما هو مبين ومفصّل عنه في التبليغ المرفق المقدم من سعادة رئيس مجلس الإدارة، لم يلفت انتباهنا أية أمور تجعلنا نعتقد أن لأي من أعضاء مجلس إدارة شركة اسمنت اليمامة مصلحة شخصية في الأعمال والعقود التي تمت لحساب الشركة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م.

عن الخراشي وشركاه



عبد الله سليمان المسند
ترخيص رقم (٤٥٦)



الرياض في:

التاريخ: ٥ شعبان ١٤٤٥ هـ
الموافق: ١٥ فبراير ٢٠٢٤ م

تقرير مراجع الحسابات المستقل

المحترمين

إلى السادة / مساهمي شركة أسمنت اليمامة
شركة مساهمة سعودية
الرياض، المملكة العربية السعودية

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية المرفقة لشركة أسمنت اليمامة - شركة مساهمة سعودية - ("الشركة")، والتي تتضمن قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م، وقائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الأخر وقائمة التغيرات في حقوق المساهمين وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والتي تشتمل على الإيضاحات والسياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التفسيرية الأخرى.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

لقد قمنا بمراجعتنا وفقا للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها بالتفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقا للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين المعتمد في المملكة العربية السعودية وذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، وقد فبنا أيضا بمسؤولياتنا المسلكية الأخرى وفقا لذلك الميثاق. وفي اعتقادنا، فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها تعد كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

أمور المراجعة الرئيسية

أمور المراجعة الرئيسية هي تلك الأمور التي كانت، بحسب حكمنا المهني، لها الأهمية القصوى عند مراجعتنا للقوائم المالية للسنة الحالية. وقد تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وعند تكوين رأينا فيها، وإننا لا نقدم في هذه الأمور رأيا منفصلا. فيما يلي وصفا لكل أمر من أمور المراجعة الرئيسية وكيفية معالجتها:

الإجراءات المتخذة تجاه أمور المراجعة الرئيسية	أمور المراجعة الرئيسية
قمنا بتنفيذ الإجراءات التالية فيما يتعلق بتحقيق الإيرادات: - تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتعلقة بتحقيق الإيرادات الخاصة بالشركة من خلال الأخذ بالاعتبار متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي ١٥ "الإيرادات من العقود مع العملاء". - تقييم التصميم والتطبيق واختبار مدى الفاعلية التشغيلية للإجراءات الرقابية للشركة، بما في ذلك الإجراءات الرقابية لمكافحة الغش عند إثبات الإيرادات وفقا لسياسة الشركة. - فحص معاملات المبيعات، على أساس العينة، وإجراء اختبارات قطع للإيرادات التي تمت في بداية أو نهاية السنة لتقييم ما إذا كانت الإيرادات قد تم إثباتها في الفترة الصحيحة. - اختبار معاملات الإيرادات، على أساس العينة، والتحقق من المستندات المؤيدة، لضمان دقة وصحة إثبات الإيرادات.	تحقق الإيرادات: خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م، بلغت إيرادات الشركة مبلغ ٩٣٥ مليون ريال سعودي (٢٠٢٢م: ١ مليار ريال سعودي). يستمر وجود ضغوطات على الشركة لتحقيق الأهداف والتوقعات مما قد يؤدي إلى وجود تحريفات في الإيرادات. ويعتبر تحقق الإيرادات أمر مراجعة رئيسي لوجود مخاطر باحتمال قيام الإدارة بتجاوز الإجراءات الرقابية لتحريف معاملات الإيرادات. يرجى الرجوع للإيضاح رقم ٣-١٨ للسياسة المحاسبية والإيضاح رقم ٢٢ للإيضاح ذو الصلة حول القوائم المالية المرفقة.

تقرير مراجع الحسابات المستقل (تتمه)

الإجراءات المتخذة تجاه أمور المراجعة الرئيسية (تتمه)	أمور المراجعة الرئيسية (تتمه)
<p>قمنا بتنفيذ الإجراءات التالية فيما يتعلق بالتحقق من وجود وتقييم ممتلكات وآلات ومعدات وأعمال رأسمالية تحت التنفيذ:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تقييم التصميم ومدى فاعلية إجراءات الرقابة الداخلية على الدورة المحاسبية الخاصة بممتلكات وآلات ومعدات وأعمال رأسمالية تحت التنفيذ. كما قمنا بتقييم مدى ملائمة سياسات الرسملة والقيام بإجراءات التحقق على أساس العينة والتحقق من سياسة الاهلاك للسنة. وعند القيام بهذه الإجراءات. ناقشنا أيضا مع الإدارة حكمهم المهني بشأن طبيعة البنود التي تم رسملتها ومدى ملائمة الاعمار الإنتاجية والسياسات ذات الصلة بهذا الشأن. - استلمنا تقرير الاستشاري الخاص بمشروع المدينة السكنية بمصنع أسمنت اليمامة الجديد، وطبقا لتقرير الاستشاري فإن المشروع تم إستكماله وإستلامه فعليا خلال شهر يناير ٢٠٢٣. 	<p>ممتلكات وآلات ومعدات وأعمال رأسمالية تحت التنفيذ:</p> <p>تعتبر أرصدة ممتلكات وآلات ومعدات وأعمال رأسمالية تحت التنفيذ من الأرصدة ذات الأهمية النسبية العالية حيث تبلغ صافي قيمة الممتلكات والآلات والمعدات ٤,٩ مليار ريال سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ (٢٠٢٢م: ٤,٩ مليار ريال سعودي) وأعمال رأسمالية تحت التنفيذ بمبلغ ٢٣١,٢ مليون ريال سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ (٢٠٢٢م: ٤٧,٣ مليون ريال سعودي)، كما أن هناك أمور تتطلب من الإدارة استخدام بعض التقديرات والافتراضات الهامة التي تؤثر على أرصدها من خلال تحديد الأعمار الإنتاجية والمراجعة الدورية لتلك الأعمار وما يترتب عليها من تقدير أقساط الاستهلاك وما لذلك من تأثير على نتيجة النشاط.</p> <p>تتضمن الممتلكات والآلات والمعدات الرصيد المحول من الأعمال الرأسمالية تحت التنفيذ والذي يتضمن تكاليف إنشاء المدينة السكنية بمصنع أسمنت اليمامة الجديد والتي بلغت ٥٠,٤ مليون ريال سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م، وهو ما يمثل نسبة ٨٩٪ من إجمالي المحول من الأعمال الرأسمالية تحت التنفيذ إلى الممتلكات والآلات والمعدات، وما يتطلبه ذلك من إجراءات خاصة للتحقق من صحة التعاقدات والإثبات وتوقيت وشروط تحويلها إلى ممتلكات وآلات ومعدات لذا اعتبرنا ممتلكات وآلات ومعدات والأعمال الرأسمالية تحت التنفيذ من أمور المراجعة الرئيسية.</p> <p>تم الإفصاح عن السياسة المحاسبية الخاصة بممتلكات وآلات ومعدات وأعمال رأسمالية تحت التنفيذ بالإيضاح رقم (٣-٩) و(٣-١١) حول القوائم المالية المرفقة. وتم الإفصاح عن ممتلكات وآلات ومعدات وأعمال رأسمالية تحت التنفيذ بالإيضاحين رقم (٥) و(٦) على التوالي في القوائم المالية المرفقة</p>
<p>قمنا بتنفيذ الإجراءات التالية فيما يتعلق بالتحقق من وجود وتقييم المخزون:</p> <ul style="list-style-type: none"> - حضور الجرد الفعلي للمخزون الذي قامت به الشركة وخبير المعاينة المستقل. - الحصول على تقرير جرد المخزون المقدم من خبير المعاينة المستقل بخصوص مخزون المواد الأولية وخاصة مادة الكلنكر. - تقييم التصميم ومدى فاعلية إجراءات الرقابة الداخلية عن الدورة المحاسبية الخاصة بالمخزون. - تقييم مدى ملائمة وكفاية الإفصاحات المتعلقة بالمخزون في القوائم المالية. - اختبار صحة قياس المخزون بسعر التكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل. 	<p>المخزون:</p> <p>كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م، بلغ رصيد مخزون الشركة ٣٣٢,٤ مليون ريال سعودي (٢٠٢٢م: ٢٦٧,١ مليون ريال سعودي) حيث يمثل نسبة ٤٢٪ من إجمالي الموجودات المتداولة و ٥٪ من إجمالي الموجودات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م (كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م: ٣٥٪ من إجمالي الموجودات المتداولة و ٤٪ من إجمالي الموجودات). كما يتضمن المخزون بضاعة غير تامة الصنع (كلنكر) بمبلغ ٢٤٤,٢ مليون ريال سعودي (٢٠٢٢م: ١٩٥,٤ مليون ريال سعودي). مخزون الكلنكر يكون على شكل أكوام في ساحات وهناجر مقامة لهذا الغرض. حيث أن تحديد الوزن لهذا المخزون غير ممكن من الناحية العملية. فإن الإدارة تقوم بتقدير الكميات المتوفرة في نهاية السنة عن طريق قياس أكوام المخزون وتحويل القياسات إلى وحدة أحجام باستخدام زاوية الاستقرار والكثافة الكمية. وللقيام بذلك تقوم الإدارة بتعيين خبير معاينة مستقل لتقدير الكميات في نهاية السنة.</p> <p>بالإضافة إلى ذلك، تقوم الإدارة باحتساب تكلفة المبيعات وقيمة المخزون في نهاية السنة استنادا إلى التكاليف المتكبدة والكميات المنتجة ورصيد المخزون في نهاية السنة. وبالتالي فإن وجود وتقييم المخزون وتكلفة المبيعات تتأثر بعملية جرد المخزون المبينة أعلاه في نهاية السنة.</p> <p>ونظرا لأهمية رصيد المخزون والتقييمات والافتراضات ذات الصلة المستخدمة فإن هذا الأمر اعتبر من أمور المراجعة الرئيسية.</p> <p>يرجى الرجوع إلى إيضاح رقم ٣-٥ للسياسة المحاسبية والإيضاح رقم ١٢ للإفصاح ذات الصلة حول القوائم المالية المرفقة.</p>

تقرير مراجع الحسابات المستقل (تتمه)

المعلومات الأخرى

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في تقرير الشركة السنوي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م، بخلاف القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات حولها. إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. لقد حصلنا على تقرير مجلس الإدارة الذي يشكل جزءاً في التقرير السنوي في تاريخ تقرير المراجع المستقل. إن رأينا حول القوائم المالية لا يغطي المعلومات الأخرى، كما أننا لا ولن نبدي أي شكل من أشكال التأكيدات حولها. وفيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى الموضحة أعلاه، وعند القيام بذلك، نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال عملية المراجعة، أو تظهر بطريقة أخرى أنها تحتوي على تحريف جوهري.

عند قراءتنا للتقرير السنوي، عندما يكون متاحاً لنا، إذا تبين لنا وجود تحريف جوهري فيه، فإنه يتعين علينا إبلاغ المكلفين بالحوكمة.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ومتطلبات نظام الشركات والنظام الأساسي للشركة، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهري، سواء بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح، بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لديها أي خيار آخر واقعي سوى القيام بذلك.

والمكلفين بالحوكمة، أي مجلس الإدارة، هم المسؤولون عن الإشراف على عملية التقرير المالي في الشركة.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهري، سواء بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن التحريف الجوهري عند وجوده. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتعد التحريفات جوهرياً إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر، منفردة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من عملية المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني طوال عملية المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية، سواء بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية.
- تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكيد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو علينا أن نقوم بتعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفًا مستقبلية قد تتسبب في توقف الشركة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها، بما فيها الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.

تقرير مراجع الحسابات المستقل (تتمه)

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية (تتمه)

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نقوم باكتشافها أثناء المراجعة.

لقد زدنا أيضا المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد بأننا قد التزمنا بالمتطلبات المسلكية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلال، وأبلغناهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد نعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلالنا، وبحسب مقتضى الحال إجراءات الوقاية ذات العلاقة.

ومن الأمور التي تم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة، تلك الأمور التي كانت لها الأهمية القصوى عند مراجعة القوائم المالية للسنة الحالية، وبناء على ذلك تعد أمور المراجعة الرئيسية. ونوضح هذه الأمور في تقريرنا ما لم يمنع نظام أو لائحة الإفصاح العلني عن الأمر، أو عندما، في ظروف نادرة للغاية، نرى أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا بسبب أنه من المتوقع بشكل معقول أن تفوق التبعات السلبية لفعل ذلك فوائد المصلحة العامة المترتبة على هذا الإبلاغ.

عن الخراشي وشركاه

عبدالله سليمان المسند

ترخيص رقم (٤٥٦)



الرياض في: ١٤ فبراير ٢٠٢٤ م

الموافق: ٠٤ شعبان ١٤٤٥ هـ